

- المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر-بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2014، ص-ص.37-32.
- 18- Meda1 للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 بقسمة 5500 مليار Ecus في شكل ميزانية، و5500 مليار Ecus في شكل قروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، وMeda2 للفترة 2000-2006 بنفس القيمة المالية.
- 19- عياد محمد سمير، "سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في: مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص.403.
- 20- مجموعة من الباحثين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر-بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2014، ص-ص.474-473.

21- *Abdelkhaleq Berramdane، Partenariat Euro-méditerranéen à l'heure De (10) Elargissement De L'Union Européenne، France: Edit Karthala, 2005, p :357.*

## القطاع الخاص الجزائري ومسألة التنمية الوطنية بين المردودية والمحدودية

أ. بلخير آسية

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

ملخص:

تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا بفضل الموارد الطبيعية، والتركيبية البشرية والموقع الجغرافي، بالإضافة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، مما يؤهلها لتطوير قدراتها الذاتية (استثمار القطاع الخاص والقطاع العام) واستقطاب الاستثمارات الدولية.

لقد أظهرت الدراسات الحديثة التي اهتمت بمسائل التنمية وتجارب الدول فيها أن القطاع الخاص يلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يحققه من استدامة توفير الدخل وفرص العمل وزيادة معدلات الاستثمار والقضاء على الفقر، فهو يعتبر ركيزة النظام الاقتصادي ومفتاح التنمية.

### تقديم:

لقد أدت التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين الماضي، والمتمثلة في تصاعد مفهوم العولمة والتوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطني وانحياز الفكر الاشتراكي، وفشل التجارب التنموية فضلا عن إعادة خريطة موازين القوة داخل الدولة بتراجع أدوار الأخيرة من مختلف نواحي الحياة.

وإدراكا لهذا الواقع الاقتصادي الجديد، اتجه الاقتصاد الجزائري على غرار باقي الدول إلى التعاطي مع المتغيرات الجديدة بشكل ايجابي، حيث بدا بتطبيق جملة من البرامج الإصلاحية لتعزيز ضرورات التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد، واعتماد منظومة سياسات اقتصادية جديدة جعلت من القطاع الخاص مركز قوة وعهدت إليه بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها بما فيها مسألة النمو الاقتصادي ومشكلة القفر والبطالة، ...

وعلى ضوء كل هذا وجد القطاع الخاص نفسه في مواجهة أدوار جديدة ومهام صعبة لاسيما في عالم تسوده متغيرات سريعة وفجائية، كما لا يزال هو في حد ذاته يعاني العديد من المعوقات الداخلية والخارجية وضعف في آليات عمله وفي أطره القانونية والهيكلية، وهو ما يضع أمامه تحديات صعبة تحتاج إلى إرادة قوية وإلى

تطوير قدراته الإنتاجية والتكنولوجية وتغيير أساليب عمله بما يتماشى والدور الجديد المنوط له وبما يمكنه من تحقيق أهداف التنمية بما يحقق رغبات وتطلعات الشعوب.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع ومساهمة القطاع الخاص في النهوض بعملية التنمية بالإسقاط على التجربة الجزائرية مركزة على الفترة 2000-2010 وهي الفترة التي عرفت مساهمة معتبرة للقطاع الخاص أكثر من غيرها من خلال الإجابة على الإشكال التالي:

فيما تتمثل مساهمة القطاع الخاص في تفعيل الأداء التنموي بالجزائر؟ وما هي حدود تفعيله؟

## I. محددات القطاع الخاص في الجزائر: المنظومة القانونية والواقع العملي

لقد أعطيت جملة من التعاريف للقطاع الخاص، والتي عرّفته على أنه "مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات التي يمتلكها أفراد أو عائلات، أو جماعات محدودة من الأشخاص<sup>1</sup>، أو هو "مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة بتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه"<sup>2</sup>.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن تحديد خصائص القطاع الخاص في:

- هو مجموع المؤسسات التي ينشئها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية.
- الحرية والاستقلالية المالية والمهنية لهذه المؤسسات عن الحكومة.
- السعي إلى تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد أو جماعات معينة.
- تنوع مجالات نشاطها من خدماتية اقتصادية، تنموية، ...

- يقوم على فلسفة "المخاطرة والعائد" أي انه كلما زادت درجة المخاطرة زاد معها العائد المتوقع.

أما عن مكانه وواقع القطاع الخاص في الجزائر، فإننا سنحاول التعرف عليه من خلال التشريعات المنظمة له:

#### - قانون الاستثمار الخاص رقم 277/63 والمؤرخ في 27 جويلية 1963 \*

وهو أول قانون للاستثمار تصدره الجزائر بعد استقلالها، و ينص على حرية إنشاء مؤسسات خاصة وفق معايير محددة و خاصة بالأجانب فقط، و تركز القطاع الخاص الجزائري في مجالات محددة منها الاستثمار التجاري و العقاري، غير أن هذا القانون كان مآله الفشل، الذي يفسره النقص الكبير على مستوى الاستثمار، حيث لعبت الممارسات غير الشرعية دورا هاما في تحويل الرأسمال الخاص، و لم يتجاوز عدد المشاريع الخاصة المعتمدة في هذه الفترة 76 مشروع بكلفة 6 مليار سنتيم و توفير 3075 منصب شغل<sup>3</sup>، و يرجع ذلك إلى أن قرارات التأميم التي مست الشركات الأجنبية و حتى الوطنية، و المراقبة البيروقراطية لإنتاج القطاع الخاص و الأحكام المسبقة تجاهه قد أدت إلى فتور المبادرة الخاصة و إلى اكتناز الأموال أو تسربها عن طريق أسواق الصرف الموازية<sup>4</sup>

#### - ميثاق الجزائر 1964م:

إن من بين ما جاء في هذا الميثاق هو الاعتراف بوجود الملكية الخاصة كأمر مفروغ منه، ولكن لا بد من توجيه الرأسمال الوطني الخاص الذي يتمركز في المؤسسات التجارية الكبرى والملاكين الكبار للأراضي الزراعية إلى قطاع الصناعة الذي يعاني العديد من المشاكل<sup>5</sup>، كما أن هذا الميثاق لم ينف مساهمة القطاع الخاص الأجنبي في التنمية والذي قرر إدماجه في إطار شركات مشتركة في القطاعات غير الحيوية في الاقتصاد الوطني<sup>6</sup>.

#### - قانون الاستثمار الثاني: القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966:

جاء هذا القانون ليبيّن تغيير موقف السلطة اتجاه الاستثمار الوطني، فحدد الأسس التي تحكم الاستثمار عند طلبه وعند طلب الموافقة عليه من قبل الدولة، وأصبح ينظر للاستثمار على أنه ركيزة لا يستهان بها في بناء الاقتصاد الوطني، لكن يقع على الدولة مهمة توجيه هذه الاستثمارات<sup>7</sup>، حيث أنشأت الدولة اللجان المرخصة والمأنحة لقروض المشاريع ذات الأولوية، واللجنة الوطنية للاستثمار واللجنة الوزارية، إلا أن هذا القانون حظر الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، وعدم منافسة قطاعات الدولة.<sup>8</sup>

### - الميثاق الوطني 1976م:

إن المحاور المتعلقة بالقطاع الخاص التي حللها هذا الميثاق جاءت متممة لما جاء به ميثاق 1964، مع إزالة الغموض لبعض جوانبه، حيث يعطي هذا الميثاق مكانة أساسية للقطاع الخاص في مسار التنمية، فينص على أن الملكية في الجزائر لا يجوز أن تكون مصدرا لأي سلطة اجتماعية، فهي مسموح بها في حدود تجعلها لا تلحق الضرر بمصالح الجماهير، و لا تعطل مسيرة التنمية كما ميز بين الملكية المستغلة وغير المستغلة، لتعرف الأولى على أنها تلك التي تستغل عمل الآخرين لينتج عن هذا الاستغلال فائض قيمة في حين أن غير المستغلة هي الوسائل الإنتاجية المملوكة من طرف شخص لاستعمالها و لتسخيرها لعمله و لعائلته<sup>9</sup>، و حدد مجالات الاستثمار في الصناعات التقليدية، تجارة التجزئة الملكية الصغيرة للفلاحين و مربّي المواشي المقاولات ووحدات الإنتاج الصغيرة بهدف بناء قطاع صناعي فعال.<sup>10</sup>

### - قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982م:

جاء يؤكد ضرورة تعبئة كل الطاقات الموجودة، وكذا التنظيم و التوجيه للقطاع الخاص لكنه ألح على تطوير الآليات المناسبة في ميدان القروض ونظام الأسعار<sup>11</sup>، كما أقر بمساهمة الاستثمار في الإطار الاجتماعي و الاقتصادي فسطر الأهداف المحددة له و حدد بوضوح مهامه في عملية التنمية و أدرجه ضمن أهداف المخططات التنموية، حيث أنشأت بموجبه لجنة تتولى دراسة المشاريع الجديدة، و استفاد القطاع الخاص

بالإعفاء من الضرائب لمدة خمس (05) سنوات و منح العديد من القروض فعرفت تلك الفترة اعتماد 5000 مشروع استثماري خاص، ولقد تلى هذا القانون قوانين 12/82 المتعلق بالصناعة التقليدية، 13/82 المتعلق بالشركات المختلطة.<sup>12</sup>

#### - الميثاق الوطني 09 فيفري 1986م:

لقد حدد هذا الميثاق دور القطاع الخاص في مخططات التنمية كما حرص على توفير مناخ متفتح ومتفائل يسمح بتحديد آفاق المستثمرين الأجانب، وإعطائهم الضمانات المناسبة في إطار القانون قصد تجنيد أحسن لما يملكوه من موارد فأصبح يهدف إلى توفير الحاجيات المتزايدة للسكان والمساهمة في عملية التنمية الوطنية.<sup>13</sup>

#### - قانون 25/88 الصادر في 12 جويلية 1988م:

جاء هذا القانون بعد الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، بسبب انخفاض أسعار البترول، وفشل الإصلاحات الاقتصادية، حيث نص على إلغاء نصوص قوانين الاستثمار السابقة خاصة فيما يتعلق بالقيود والضغوط المفروضة على القطاع الخاص.<sup>14</sup>

#### - المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية

الاستثمار: يمكن استخلاص ما جاء فيه من مزايا، فيما يلي:

- المساهمة الذاتية التي تتراوح ما بين 15% و 30% حسب قيمة الاستثمار الذي يمكن أن يكون أكثر من 10 مليون دينار جزائري.
  - امتيازات خلال فترة الانجاز أو فترة الاستغلال وفقا لموقع وطبيعة الاستثمار.
  - الاحتفاظ بالامتيازات المتحصل عليها في إطار القانون السابق.
  - حماية الاستثمار من خلال تحويل الأموال والعوائد وكذا اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وفق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- وهكذا اتضح النهج الجديد التي تنوي الجزائر إتباعه وهو اقتصاد السوق وكل ما يعنيه من حرية و ضمانات للمبادرات الفردية.<sup>15</sup>

- المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتضمن  
صلاحيات وتنظيم وتسيير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI):  
إن الهدف من إنشاء هذه الوكالة و فروعها عبر كافة الولايات هو تسهيل  
الاستثمار و تقليص الإجراءات الإدارية إلى أقصى حد ،ودعم و مساندة المستثمرين  
وجمع البيانات الخاصة بالمحيط الاقتصادي و جعلها في متناول المستثمرين و العمل على  
ترقية و تطوير فضاءات الاستثمار، و لتحقيق ذلك دعمت هذه الوكالة بجلمة من  
الوسائل المادية و البشرية، إلا أنه تم فيما بعد حل هذه الوكالة و تعويضها بالمجلس  
الوطني للاستثمار\* الذي يرأسه رئيس الحكومة الوكالة الوطنية لتطوير  
الاستثمار (ANDI)\*\* ، بالإضافة إلى جمع كل الإدارات بشباك وحيد\*\*\*.16

- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بترقية الاستثمار:  
يؤكد هذا القانون استمرار نهج تشجيع الاستثمار، حيث جاء بضمانات قوية  
يوفرها للمستثمر الوطني كما الأجنبي لإقامة المشروعات الجديدة، واقترح إدخال  
تعديلات تهدف إلى:

- موافقة وتسهيل عملية الاستثمار من خلال وضع الشباك الوحيد بالإضافة  
إلى توجيه عقلايين لشروط منح القواعد الضريبية وشبه الضريبية.
- تسهيل المسار الإداري لعملية الاستثمار.
- المساواة في التصرف بين المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب.<sup>17</sup>

ولقد تم تعديل وإتمام هذا القانون بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية  
2006، كما قام البرلمان الجزائري أثناء مناقشته لميزانية العام 2007 باعتماد مشروع  
قانون بالإجماع يوم الأحد 15 أكتوبر يسمح بتعديل التدابير الحالية لتشجيع  
الاستثمارات وتبسيطها وجعلها أكثر فعالية.

أما عن حجم القطاع الخاص، فلقد ساعدت التشريعات السابقة الذكر على  
توفير جو ملائم لتأسيس قطاع خاص، حيث ارتفع عدد منشآته بين سنتي 2005-

2006 من 245842 مؤسسة إلى 269806 مؤسسة، مع تركزه في قطاع الخدمات بنسبة 45 بالمئة، يليه قطاع البناء والتشغيل بنسبة 33.66 بالمئة، وقطاع الصناعة بـ 19 بالمئة، فقطاع الفلاحة 1.2 بالمئة.

وينقسم القطاع الخاص في الجزائر إلى: قطاع خاص منظم يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية، وقطاع آخر غير منظم يضم منشآت عديدة كالوحدات الحرفية تكون فيه الملكية لفرد أو عائلة، إضافة إلى قطاع مختلط يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشروع مشترك.<sup>18</sup>

أما عن طبيعة المؤسسات المشكلة للقطاع الخاص الجزائري، فتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18الحجم من أكثر المؤسسات انتشارا، وذلك بسبب حل وتفكيك المؤسسات الكبيرة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة لأجل ضمان التسيير الجيد، والجدول التالي يوضح تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2001-2007:

الجدول رقم ( ) : تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

- القطاع الخاص

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات	179893	189552	207949	225842	245842	269806	293946

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية العدد 12، الجزائر: 2007

وعموما، يمكن القول إن هناك تنامي معتبر في مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر سواء من حيث العدد أو التنوع، وذلك يعود إلى الجهود المبذولة لأجل توفير المناخ الملائم لعمل هذا القطاع الحيوي.

### I. إسهامات القطاع الخاص في تفعيل الأداء التنموي بالجزائر:

لقد عملت الأطر التشريعية الجديدة وما تتضمنه من امتيازات على تشجيع الاستثمار في البلاد وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، خاصة بعد عودة الاستقرار والأمن للبلاد، ما أدى إلى إعادة تفعيل القطاع الخاص بما يتماشى والظروف الجديدة وطموحات الخواص.

- إسهامات القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة: لقد ساهم القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة\* فقد قدرت ب 126.658,6 مليون دينار جزائري من إجمالي القيمة المضافة المقدرة ب 327.421,3 مليون دينار سنة 2003 أي بنسبة 38,7% بينما كانت 33,7% سنة 2000<sup>19</sup>، كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات الصناعية كما هو مبين في الجدول رقم(02):

الجدول رقم(02): توزيع القيمة المضافة في القطاع الصناعي حسب فروع النشاط وحسب القطاعات القانونية ما بين 2003/2000

9,8	90,2	7,7	92,3	الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية
27,6	72,4	27,8	72,2	مواد البناء
24,1	75,9	16,8	83,2	الكيمياء والبلاستيك
77,1	22,9	63,9	36,1	الصناعات الغذائية
79,9	20,1	76,8	23,2	الصناعات النسيجية
80,7	19,3	61,4	38,6	صناعة الجلود والأحذية
44,6	55,4	39,9	60,1	الخشب والورق والفلين
3,9	96,1	04	94	الصناعات المختلفة
38,7	61,3	33,7	66,3	المجموع

المصدر: *Collections, Office Nationale des Statistique*

*P 16, Algérie: ONS N°115, statistique*

بالإضافة إلى ذلك نجد أن القطاع الخاص قد دعم مركزه من خلال مساهمته في القيمة المضافة في باقي القطاعات، حيث ساهم في تكوين القيمة المضافة في قطاع الخدمات بنسبة 88%، وفي قطاع الأشغال العمومية بنسبة 68% سنة 2002، كما أنه وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لسنة 2004 أن القطاع الخاص يستحوذ على 97% من المشاريع وبتكلفة قدرت بـ 175 ألف دينار جزائري مقابل مليار دينار جزائري للقطاع العام. 20

- مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل:

للقطاع الخاص مساهمة معتبرة في التشغيل، فقد أظهرت دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات و المتعلقة بالتشغيل و البطالة سنة 2004، أن القطاع الخاص يشغل حوالي أربعة ملايين عامل سنة 2003، أي بنسبة 59,8%، و أنه امتص نسبة 61,2% من اليد العاملة الجديدة سنة 2003، كما تم تأسيس

10717 مؤسسة جديدة سنة 2004، استأثر قطاع التجارة على غالبيتها بنسبة 48 %، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 15%، و قطاع الصناعات التحويلية 12%، و قطاع النقل 09%، ليرتفع عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 188.090 سنة 2003 إلى 198.137 سنة 2004، مقابل انخفاض عدد المستخدمين في القطاع العام خلال نفس الفترة من 10.266 إلى 10.036 مستخدم<sup>21</sup>، و الجدول التالي يوضح تطور عدد العمال المصرح بهم في القطاع الخاص في الفترة 2003/1999:

الجدول رقم (03): تطور عدد العمال المصرح بهم في القطاع الخاص في الفترة  
2006/1999

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2006
عدد العمال	381.531	411.201	479.283	507.692	621.570	1.190.986

**المصدر:** الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إحصائيات عامة الجزائر: سنة 2003

وتتوزع اليد العاملة في القطاع الخاص بنسبة 63 بالمئة من إجمالي اليد العاملة منها 26.6 بالمئة تشتغل في الزراعة، 22.1 بالمئة تعمل في قطاع البناء والتشغيل و 13.1 بالمئة في الصناعة.<sup>22</sup>

وتعود أسباب الارتفاع إلى السياسات التي وضعت في مجال التشغيل في إطار سياسات التنمية الشاملة والمتمثلة في «برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004» والبرنامج التكميلي "2005-2009" وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وما وفرته من تدابير تحفيزية وتشجيعية للنهوض بهذا القطاع.

إن الإحصائيات السابقة توضح لنا الدينامكية الجديدة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص، كما تبين لنا أهميته في الاقتصاد الوطني، إلا أن الملاحظ هو غياب تقويم دوري و معلومات شاملة و دورية خاصة بالقطاع الخاص مما لا يعكس الصورة الحقيقية لمدى مساهمة و فعالية القطاع الخاص في العملة التنموية في الجزائر، فمثلا عدد العمال الأجراء المصرح بهم و البالغ عددهم 612.570 عامل سنة 2003 لا يشكلون سوى 15% من إجمالي العمال الأجراء في القطاع الخاص<sup>23</sup>، هذا ما يؤكد سيطرة النشاطات غير الرسمية و التي تشكل خطرا على الاقتصاد الوطني سواء من حيث المنافسة للمؤسسات الخاصة و العامة أو من حيث الأموال التي تهدرها الخزينة العمومية و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

#### - مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار

كان للقطاع الخاص مساهمة معتبرة في زيادة حجم الاستثمارات، والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستثمارات خلال الفترة 2001-2006:

الجدول (04): تطور حجم الاستثمارات الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2001-2006

قيمة المشاريع (مليار د ج)		عدد المشاريع		السنة
النسبة %	القيمة	النسبة %	العدد	
4,46	279	7,04	5018	2001
5,90	369	4,36	3109	2002
10,51	857	10,12	7211	2003

6,17	386	4,89	3484	2004
8,17	511	3,16	2255	2005
11,33	707	9,79	6975	2006
100	6253	100	71265	المجموع

المصدر: إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 88

ما يمكن ملاحظته هو وجود تذبذب في عدد المشاريع من سنة لأخرى و ذلك يعود إلى جملة من المعوقات على رأسها ضعف البنية التحتية، عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي، ضعف بيئة الأعمال، العوائق الإدارية، إلا أنها مقارنة بالسنوات السابقة تعد مساهمة معتبرة حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات العربية في الجزائر 524 مليار دينار جزائري ما بين عامي 2001 و 2007 تمثلت في 264 مشروعا معظمها خارج قطاع المحروقات و بنسبة 60 بالمائة، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية غير العربية فقد بلغت خلال نفس الفترة 342 مليار دينار جزائري ممثلة في 367 مشروعا أي ما نسبته 40 بالمائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. 24

انطلاقا مما سبق، تبرز مساهمة القطاع الخاص في دعم الأداء التنموي وفي تحقيق نتائج معتبرة وذلك إلى القبول الذي لاقاه من الحكومة التي سعت إلى توفير الإجراءات اللازمة لتنظيم عمله والاستجابة لمطالبه، فضلا عن توفير المناخ الملائم لعمله، إلا أن الواقع العملي يظهر محدودية مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية في الجزائر مقارنة بدول أخرى كالإمارات مصر، ماليزيا، وتلك تعود للعديد من الأسباب وهو ما سيتم التطرق له في الجزء التالي من الدراسة.

## II. تحديات القطاع الخاص بالجزائر وسبل مواجهتها

يمكن حصر أهم معوقات القطاع الخاص في تفعيل الأداء التنموي بالجزائر في:

- ضعف البيئة الاستثمارية في الجزائر، حيث لا تزال مليئة بكثير من التعقيدات والقيود التي تحد من نشاط القطاع الخاص في مجال الاستثمار، مما انعكس سلبا على حركته، فالاستثمار في الجزائر لا يزال يشهد حالة من الركود الاقتصادي بسبب الآثار السلبية لفترات السابقة والناجئة عن جملة السياسات الاقتصادية والمالية قصد إيقاف التدهور الاقتصادي، كما أنها لم تحقق نجاحا معتبرا في تشجيع الاستثمار وإطلاق طاقات القطاع الخاص الإنتاجية والاستثمارية.
- بالنظر إلى حال القطاع الخاص، نجده لا يزال يعيش حالة من التناقضات والقصور الذاتية لاسيما في أطره الهيكلية والمؤسسية وآليات عمله، وهو ما يحول دون استجابته السريعة والفعالة لمتطلبات الاستثمار والنمو الاقتصادي السريع، بالإضافة إلى غلبة الطابع الفردي والعائلي على النشاط الخاص والذي يعيق إمكانية التكامل بين الأنشطة بما يحسن الأداء ويرفع القدرات الإنتاجية والتنافسية.
- معوقات تشريعية وتنظيمية: عدم وضوح القوانين التي تحكم النشاط الخاص، بالإضافة إلى طول وتعقد وبطء الإجراءات المطلوبة لإنشاء المشاريع، فعملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء.<sup>25</sup>
- مشكل التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء بسبب نقص التمويل في البنوك أو الصعوبات في منح القروض، أو بعدها، وهو ما قد يهدد استمرار واستقرار هذه المؤسسات.
- الأعباء الضريبية الضخمة على نشاط المؤسسات الخاصة والتي ترهقها ماديا ولا تساعد على العمل الإنتاجي.
- سيطرة الدولة على بيئة الأعمال وخاصة على المؤسسات الكبرى كسوناطراك... وتحكمها في رسم السياسة الاقتصادية دون منازع مما غيب

وجود فضاءات للعمل المشترك بينها وبين القطاع الخاص وهو ما زاد من هامشيتها.

➤ غياب الشفافية حول سوق العمل أو حول السياسات المتبناة وهو ما عمق الفجوة بين القطاع الخاص وبيئته وذلك بسبب غياب بنك معلومات متاح للجميع وفي أي وقت وعدم مراعاة التجديد وضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة.<sup>26</sup>

➤ استشراف ظاهرة الفساد: أظهر مؤشر الفساد في القطاع العام وفقاً لمؤشر مدركات الفساد 2006 أن الجزائر قد حلت بـ 28 نقاط في المرتبة 97 من بين 159 دولة عام 2005، وهو ما يعكس استفحال الظاهرة الناجم عن سوء إدارة الاقتصاد الوطني و الذي أدى إلى انتشار الصفقات الفاسدة و العمليات المشبوهة و الغياب الكلي لأبسط قواعد المراقبة الجيدة مما سمح لأفراد باتخاذ قرارات بدل مؤسسات المؤهلة لذلك وهو ما أدى إلى استفحال داء الرشوة و الفساد ولعل قضية بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري لخير دليل، و غياب القدرة على مراقبة كيفية استغلال الثروات الطبيعية خاصة المحروقات ، ونقص آليات المحاسبة بالإضافة إلى غموض قوانين التي تحكمها.<sup>27</sup>

نمو الاقتصاد غير الرسمي<sup>28</sup> والذي يقدر حجمه في الجزائر بنسبة 26,9 % سنة 2007 وهو ما انعكس سلباً على نشاط القطاع الخاص من خلال آثاره السلبية على الاستقرار الاقتصادي والمنافسة غير المشروعة والتي تعيق عمل الخواص.<sup>28</sup>

➤ ضعف الأطر المؤسسة والمنظمة للقطاع الخاص والمثلة له أو الداعمة لنشاطه بضعف فعاليتها وكفاءتها، والتي تعود إلى حالة التناقض الذاتي الذي يعانيه القطاع الخاص من جهة وإلى حالة التجزؤ والانشطار التي عاشها في مراحلها السابقة، وإلى ضعف القطاع الخاص في حد ذاته.

والجدير بالذكر انه رغم وجود تلك المعوقات إلا أن آفاق تفعيل القطاع الخاص لدعم التنمية تبقى واسعة وتزداد يوماً بعد يوم لاسيما في ظل الحركة النشطة للبحث عن مصادر تمويل للمشروعات الاستثمارية، ومواكبة التغيرات الدولية التي تحتم ضرورة تكثيف الجهود لزيادة قدرة القطاع الخاص وتمكينه ولتحقيق ذلك لابد من توفير ما يلي:

## 1- تفعيل ترتيبات الشراكة والتضافر بين الدولة والقطاع الخاص من خلال:

- ✓ اشترك المؤسسات الحكومية وممثلي القطاع الخاص في صياغة السياسات الحكومية من خلال اللجان والمجالس والاجتماعات المشتركة، والتي تسمح بتبادل المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص، وكذا في تحقيق الشفافية في السياسات الحكومية التي يتم مناقشتها وإجراء المداولات والتحليلات حولها، كما أن مشاركة القطاع الخاص من شأنه أن يزيد من تحقيق الالتزام بالسياسات المقترحة.
- ✓ بناء الآليات التي تمكن الحكومة من تقدير والاستجابة للاحتياجات والمقترحات الخاصة بالقطاع الخاص ومؤسساته كوضع نظام لتلقي مقترحات الإصلاح والتحسين في السياسات أو الممارسات الحكومية القيام ببعض البحوث المسحية لتقييم مدى رضى القطاع الخاص عن السياسات والخدمات الحكومية.
- ✓ بناء آليات التبادل والمشاركة في قدرات السياسات، والمعرفة، والمعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص، كالبحوث الاقتصادية المشتركة، ومشروعات التنمية التكنولوجية المشتركة.<sup>29</sup>

## 2- القيام بجملة من الإصلاحات المؤسسية والحكومية اللازمة لزيادة التنافسية من خلال ما يلي:

- ✓ صياغة سياسة قومية تسعى إلى بناء وزيادة القدرات التنافسية التي تحدد أين وكيف يمكن للاقتصاد أن يقوم بتنمية والتركيز على قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية العمل على إمدادها بالحوافز والدعم المؤسسي والدعم الخاص بالبنية التحتية للتعجيل بالتنمية.<sup>30</sup>
- ✓ إصلاح الإطار المؤسسي الذي يعمل من خلاله القطاع الخاص الناشئ مع التركيز على الحوافز المقدمة للاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري، ولتدعيم معايير الجودة.
- ✓ وضع هيكل حكومة يسمح للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية بالمساهمة في صياغة سياسات التعليم وخطط وبرامج المعرفة والبحوث للمؤسسات التعليمية والبحثية لضمان خدمة هذه المؤسسات للاحتياجات التنموية لهذه القطاعات، لا بد من تحقيق الترابط والتنسيق بين المؤسسات التعليمية، والتدريبية والبحثية وبين القطاعات المستخدمة والمستفيدة من خدمات هذه المؤسسات.
- ✓ إصلاح الإطار القانوني وزيادة قدرات الهيئات الحكومية التي تراقب القطاع الخاص فيما يتعلق بإنفاذ قوانين حماية المنافسة منع الاحتكارات الرقابة على الممارسات الاحتكارية في الأسواق، وإحكام السيطرة على القطاع الخاص الموازي والقضاء عليه.

### 3- تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري من خلال:

- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومراجعة تقلباته وتحقيق الاستقرار السياسي وتوفير الأمن الوطني.
- ✓ زيادة فاعلية الجودة التنظيمية وفاعلية الأداء التنموي للسياسات الحكومية وخدمات البنية التحتية.

✓ القضاء على ظاهرة الفساد والبيروقراطية، وضمان جودة الإجراءات الإدارية وسهولتها وسرعة تنفيذها من خلال تحديث وعصرنة الإدارة وإدخال منظومة القيم الأخلاقية في العمل الوظيفي.<sup>31</sup>

### الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال ما سبق يمكن استخلاص جملة النقاط التالية:

إن التغيرات التي عرفها العالم خلال العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين حملت معها تطورات اقتصادية و سياسية عميقة، تمثلت في رياح العولمة الاقتصادية و ما حملته من موجات للتحرر الاقتصادي و فتح الحدود أمام الأسواق و التدفق الحر لرؤوس الأموال فضلا عن التغيير في بنية النظام الاقتصادي و في توزيع الأدوار بتراجع دور الدولة من الفاعل الرئيس العملية التنموية إلى الدولة الحمايية لصالح لاعبين جدد، فغدت التنمية مهمة يتقاسمها العديد من اللاعبين ليناط بالمشطر الأكبر منها للقطاع الخاص لما له من قدرة إنتاجية و تنافسية تمكنه من الصمود أمام مخاطر الأسواق، و بهذا برزت أهمية القطاع الخاص في العملية التنموية.

وبالنسبة للجزائر فقد عمدت هي الأخرى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لفتح المجال أمام القطاع الخاص، باعتماد منظومة قانونية تحدد طرق وإجراءات تشكيهه وآليات عمله، وهو ما ساعد على قيام قطاع خاص يتسم بالتنوع في النشاط والتزايد المعترف في حجمه.

لقد حاول القطاع الخاص في الجزائر التعاطي مع المتغيرات الجديدة والإسهام بشكل ايجابي في تفعيل الأداء التنموي من خلال مشاركته في رفع معدل النمو الاقتصادي بتكوين قيمة مضافة لم تشهدها الجزائر من قبل، و أيضا في محاول التخفيف من ظاهرة البطالة حيث ثبت أن أكثر من نصف المستخدمين يشتغلون في هذا القطاع في ظل معلومات دقيقة عن ذلك، دون أن نتجاهل أدواره في دفع عجلة الاستثمار، ورغم ذلك إلا انه يبقى يعاني من المحدودية و الضعف في بنائه التنظيمي و

هيكلة المؤسسي بسبب المعوقات السالفة الذكر، و مع ذلك تبقى إمكانية تفعيل القطاع الخاص واردة في الأفق إذا ما تم تمكينه من زيادة نشاطه وطاقاته الإنتاجية عن طريق تشجيعه ومؤازرته وتنمية قدراته التنافسية وتوفير البيئة المناسبة لعمله ورفع كافة القيود التي تواجهه حتى يتمكن من تكييف أوضاعه و يشارك بإيجابية في العملية التنموية

### الهوامش:

- 1- ضياء مجيد الموسوي، *الخصوصية والتصحيحات الهيكلية*، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 20  
\* هذا القانون كان موجه خاصة للمستثمرين الأجانب رغم إشارته للاستثمار الوطني الخاص.
  - 2- سلوى شعراوي جمعة *إدارة شؤون الدولة والمجتمع*، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 126
  - 3- أنور مقراني، *موقف العمال من العمل في المؤسسة الصناعية الخاصة*، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم علم الاجتماع، 2002، ص 82
- 4- Benissad (M.E), *L'économie Algérienne Contemporaine*, Paris: PUF, 1980, P56

- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر لسنة 1964، الجزء الثاني الفصل الأول، الفقرة 16، ص 57
- 6- Bouzid (A), *Le Projet Social Algérien-Genèse et évolution-*, Alger: opu, 1991, P18
- 7- عيسى مرازة، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر"، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2007، ص 38.
- 8- أنور مقراني، مهدي عوارم، "الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الخاص الوطني"، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 2، مرجع سابق، ص 327.
- 9- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، الجزائر: مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الجزائري، 1976، ص 40.
- 10 المرجع السابق، ص 42.
- 11 عيسى مرازة، مرجع سابق، ص 72
- 12 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 34، الجزائر: المطبعة الرسمية، 1982/08/24، ص 1166
- 13 جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص 146
- 14 أنور مقراني، مهدي عوارم، مرجع سابق، ص 330
- 15 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تشريعي رقم 12/93 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الجزائر: المطبعة الرسمية، 1993/10/06، ص 03.
- 16 عيسى مرازة، مرجع سابق، ص 39
- \* مهمته اقتراح الاستراتيجية و الأولوية لأجل تطوير الاستثمار و التأقلم مع الإجراءات التحفيزية و المصادقة على الاتفاقيات.
- \*\* تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 04 سبتمبر 2001، و المتعلق بصلاحيات و تنظيم و تسيير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار A.N.D.I.

\*\*\* و الذي هو جهاز في هيكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يضم الممثلين المحليين للوكالة إضافة إلى الإدارات و الأجهزة المعنية بالاستثمار.

17 أنور مقراني، مهدي عوارم، مرجع سابق، ص 332

18 محمد محمود الإمام، محددات الأداء الاقتصادي لمل من القطاع العام والخاص في الوطن العربي، بيروت: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر، 1990، ص 104 .

18 يختلف تعريف ومفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بيد أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الإحجام المختلفة للصناعة من أكثر المعايير شيوعا ما يلي: عدد العاملين وحجم الاستثمار وقيمة المبيعات السنوية.

*1Office Nationale des Statistique, Collections statistique,  
Algérie : ONS, N°115, P*

16

19 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، مرجع سابق، ص 38

20 الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية، ال عدد386، الجزائر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، ص 04

21 إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 87

22 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إحصائيات عامة، الجزائر سنة 2003، دون صفحة

23 دون مؤلف، مليار دينار حجم الاستثمارات العربية في الجزائر، <http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008/2008/07/25> بتاريخ

\* القيمة المضافة لوحدة اقتصادية (مؤسسة قطاع...) هي " إجمالي الإنتاج للوحدة مطروحا منه قيمة المدخلات المستخدمة في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فهي إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسوم الجمركية على الواردات"

24 قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال 2007

25 بريش السعيد وبالغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة الشلف، 16-17 افريل 2006، ص 327

26 نبيلة عيساوي، " جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد بين التنظير والتطبيق"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحكم الرشيد والفساد، غير منشورة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي 08/07 افريل 2007، دون صفحة

26 يقصد بالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المصرح بها والمستحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة.

27 على بودلال، "مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول"، مجلة علوم إنسانية الالكترونية، العدد 37، ربيع 2008، [WWW.ULUM.NL](http://WWW.ULUM.NL)، تاريخ الاطلاع: 2008/08/14

28 صديق عفيفي، "آفاق ومتطلبات التعاون بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال"، الإصلاح الإداري لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، ورقة مقدمة في

الاجتماع الوزاري الأول حول التنمية الإدارية والإصلاح الإداري لدعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997، ص 192

29 احمد صقر عاشور، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، ورقة مقدمة في الاجتماع الوزاري الأول حول التنمية الإدارية والإصلاح الإداري لدعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997، ص 19

30 احمد صقر عاشور، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، مرجع سابق، ص 20

## La souveraineté de l'état-nation-

د. خميس جديد أستاذ محاضر

أ.منى هرموش أستاذة مساعدة

جامعة عنابة